http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1986) السنة الثامنة - الأحد (12) كانون الأول 2010

بالعربي الصريح

صـــوت نـــاعـــم فـــي الـــعـــراق

علي عبد السادة

الازمة، محل الجدل الدائر حول الحريات، لم تعد متعلقة بـ(المدى) لوحدها. انها، وبقدر ارتباطها بمسار تشكل الهوية العراقية الحديثة، انفتحت على ساحة اكبر: حلم جميع العراقيين بدولة المواطنة والحريات والقانون.
ومع انفتاحها الى هذا (المدى) الواسع، فأن السؤال القديم يجدد نفسه مرة اخرى: أ ثمة ازدواجية تعيشها بعض قوى الاسلام السياسي في العراق بخصوص الهوية الجامعة للعراقيين؟
لديها، دون شك، هاجس – بل مخاوف – من ان تتشكل هوية تصون التنوع وتحمي الطابع المدني الاثير في البلاد. ان حدث هذا فان اصل فكرة "الاسلام السياسي" سيفقد جدواه. هذه القوى تتحين، اليوم، انصاف الفرص لترسي دعامة الواحدية والشمولية.. هكذا تشكلت خلفية ازمة الحريات، التي حُصرت، زورا، بقرار اغلاق نوادي الترفيه. واغفلت مظاهر "التقييد الاخرى؛ فلم يتحدثوا عن حظر الموسيقى ومحاولة تحريف مناهج التعليم، ومنع فعاليات فنية هنا وهناك.
من الصعب بمكان ان يتجاهل الجواب المفترض على استفهام الهوية كل المواقف السياسية التي ظهرت بها المعارضة العراقية لنظام صدام قبل عام ٢٠٠٣، حين كانت تنتقد الدكتاتورية وتبشر ماكنتها الاعلامية بحكم (لا يكرر) حماقة الانظمة التي توالت على العراق خلال العقود الماضية.
هنا يسهل القول ان بعض قوى الاسلام السياسي عارضت صدام ليكون بديلا له وحسب، فالامر، وحسب معطيات الراهن المشبع ببذور الخنق والقمع، لم يكن سوى لعبة تبادل مواقع.
الخطر الوشيك، الذي كان متخفيا الى حد ما قبل ان تتصدر (المدى) معركة الحريات، من باب الوفاء لاسس ومبادئ كيان عراقي متحضر، بدأ اليوم يعتلي المنصات ويصدح بحقيقة ما يريد ان يفعل بهويتنا. انه ذاهب في طريق غير طريقنا.
هذا الخطر يعرف تماما كيف يخوض المعارك، لكنه جاهل بطقوس الحوار، يتقن مواجهة اصوات المجتمع المدني، لكنه يخفق، كل مرة، في سماعها بوضوح. الم يحول مجلس محافظة بغداد دعوة (المدى) الحفاظ على الحريات الى دعوة للفجور؟ الم يظهر للعامة انها – المؤسسة – ليست سوى محلا لبيع الخمور؟ الم يصف هذا المجلس ادباء ومثقفين عراقيين بماجورين ومرتزقة؟
وهنا يخطئ من يقول ان هؤلاء لا يعرفون ان كانت (المدى) مؤسسة ثقافية او خمارة في احدى زوايا البتاوين. – كما يقول رئيس مجلس محافظة بغداد – على العكس يعرفون، ويدركون حجم تأثيرها ودورها في المشهدين السياسي والثقافي، لكن تقلقهم فعلتها في التحولات الجارية في البلاد.
لا اظن، في ظل المناخ السلبي الذي قاده مجلس محافظة بغداد ليصل الى تباشير التهديد والوعيد، ان نتراجع عن الزعم القائل بنكوص برامج انتخابية تحدثت، بلغة مدنية، عن هوية الدولة. فهذه الاخيرة تتهافت على اختزالها وتقنينها نحو الشمولية الدينية الجديدة نواتات دكتاتوريات جديدة. لكن الغريب في الامر ان رعاتها يجهلون، بعد عقود تغص بالدروس والعبر، ان يعود الافراد في العراق الى مربع صدام وطلفاح واخرين لا نجد لهم اليوم غير الذكر بالمقت والشتيمة. هل يعقل ان احدا في هذه البلاد يعتقد بهذه الصيرورة المستحيلة: الخارجون من نار نظام شمولي فاقع الاجرام، يدخلون، من جديد، في تجربة تتماثل لهم بقوى تقترف التتسلل الى حرياتهم العامة فتقتلها.
كيف يدرسون الاداء السياسي في لعبة السنوات الاربع؟ كيف ينفذون تقنية حوارهم وتنفيذ برامجهم في بلد تحكمه دورات الانتخابات وتداول السلطة؟ اليس هذا النهج مصيدة "ديمقراطية" تنصبها بعض قوى الاسلام السياسي لنفسها.
ازعم ان دعاة حملة "الحريات اولاً" ومن ناصرهم ودعمهم فائزون. لانهم، على الاقل، انتصروا، ولا يزالوا، لجوهر عراق ما بعد صدام. اتسقوا وتوافقوا مع ذاتهم الرامية الى عراق متحضر يصون توجهات الجميع، يحترم شعائر ومعتقدات الجميع، ويتيح المجال، واسعا، للتعبير عن الافكار والرؤى دون تقييد وخنق.
هذا الصوت المدني الناعم بامكانه ازاحة العتمة عن زوايا الجهل في البلاد. هذا الصوت يتهادى، مخلصا لبلد لن يعود الى عقود سوداء مضت. لكن هل تستطيع قوى الاسلام السياسي الوفاء، اليوم، لقولها معارضة نظام صدام.

أبـــطـــال حـــقـــوق الإنـــســـان

نافي بيلي

مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

يوافق العاشر من كانون الأول/ ديسمبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان وهو اليوم الذي نحتفي فيه بالمدافعين الشجعان عن حقوق الإنسان، بعضهم معروف وأكثرهم غير معروف، فهم الذين يعارضون التمييز والإقصاء واللامساواة.
يبعث هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان الحياة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي في مثل هذا اليوم منذ اثنين وستين عاماً جاء ليذكر المجتمع الدولي "بالكرامة المتأصلة" و"الحقوق المتساوية والثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية". فلقد أرسى الإعلان الأسس لعالم خال من الخوف والعوز والتعصب، عالم يخضع فيه الأقوياء للمساءلة ويجد فيه الضعفاء الحماية.
إن تحقيق إحترام حقوق الإنسان للجميع هو أمر ممكن إن تضامنا مع المدافعين عن حقوق الإنسان وجعلنا مناهضة التمييز قضيتنا. وينبغي علينا أن نفعل ذلك لأن التمييز بلاء يصعب التخلص منه وبعض من جوانبه المُترسخة يدعو للقلق بشكل خاص، نظراً لإنتشارها على الصعيد العالمي.
فالتمييز الوارد في القانون والممارس على أرض الواقع يجعل من المرأة،التي تشكل نصف سكان العالم،مواطنا من الدرجة الثانية وهدفاً للعنف.
كما كانت الشعوب الأصلية ولفترات طويلة من الزمن ضيوفاً غير مرغوب فيها على أراضي أجدادها. ولا تزال العنصرية حية ولم تهزم بعد حيث لا يزال أفراد الأقليات الضعفاء في كل مكان في العالم يعيشون في خوف من هجمات ذات دوافع عنصرية.
ينبغي علينا جميعاً أن نحتضن قضية الأشخاص ذوي الاعاقة الذين يُنظر إليهم نظرة فضولية مروّعة عندما يمرون في دروبنا والذين في كثير من الأحيان يصبحون بسهولة أشباحاً خفية لمجرد مطالبتهم بحقوقهم. وينبغي علينا أيضاً أن نشجب المعاملة السيئة المُرتكبة بحق العمال المهاجرين غير النظاميين الذين يُنظر إليهم في كثير من الحالات كأشخاص منبوذين في البلدان الأجنبية التي تحتاج إلى عملهم.
ويواجه الأشخاص في جميع أنحاء العالم الإزدراء وإنتهاكات حقوق الإنسان والعنف بسبب ميولهم الجنسي. كما يُنظر إلى المُسنين وبشكل متزايد من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم على أنهم "عبء" و"عديمو الفائدة" عوضاً عن إعتبارهم مصادر للخبرة والحكمة.
يصرّ المدافعون عن حقوق الإنسان على ضرورة التصدي لهذه الحالات من خلال مزيج مناسب من التدابير والتدخلات في القانون والممارسة على أرض الواقع والتي من شأنها أن تسهم في تمكين الضحايا وتشجيع مشاركتهم وتعزيز التعليم العام.
وقد قامت العديد من البلدان التي كان تاريخها مليئاً بتجارب التمييز والإقصاء ضد مجموعات معينة بإعادة صياغة كتب القانون، أو أنها في طور القيام بذلك، بحيث تعكس المبادئ العالمية للمساواة والقيم المنصوص عليها في القانون الدولي. وبلدي،جنوب أفريقيا،هي من بين البلدان التي قامت بذلك فعلاً.
ونحن مدينون بهذا التقدم وبإدراكنا للتكلفة البشرية الناتجة عن إهمال حقوق الانسان، للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يكافحون من أجل كسر حلقة التمييز والظلم واليأس، ونحن نعلم أنه يمكن خلق فرص متكافئة وظروف حياة كريمة للجميع بسبب إلتزامهم الذي لا يلين وشجاعتهم وفكرهم والتضحيات التي يقدمونها، فقد غيّر المدافعون عن حقوق الإنسان وإلى الأبد نظرتنا إلى أنفسنا وإلى بعضنا البعض وغالباً ما كان ذلك على حساب تعرضهم شخصياً لأخطار عظيمة.
وليس هنالك شك بأن حقوق الإنسان والمدافعين عنها لا يزالوا صامدين في وجه إختبار الزمن ولا يزالوا يكسبون أنصاراً جدداً كل يوم، إذ ما فتئ الطغاة يسقطون والأيديولوجيات تتلاشى. ولكن يجب علينا أن نبقى يقظين وحذرين من وقوع أية إعتداءات ضد حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وحريتهم.
ففي بعض البلدان، ظهرت هنالك توجهات جديدة مثيرة للقلق تقيّد أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان وتقوم على تقويضها بصورة ماكرة. وأود أن أشير هنا على وجه الخصوص إلى التشريعات والأنظمة غير المبررة التي تحد من حرية ونطاق عمل منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عنها وإستقلالهم المالي. إن الكثير من هذه التشريعات يتنافى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير الدولية.
وفي أماكن أخرى، تجعل القوانين القديمة التي تتسم بالقمعية بشكل واضح ومكشوف من قضية الدفاع عن حقوق الإنسان عملاً محفوفاً بمخاطر جمة. ويبقى عدد لا يحصى من المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون للمضايقات والتعذيب والقتل فضلاً عن إجبارهم على العمل في عزلة المنفى، فيما يقبع العديد منهم في السجون. ولقد دعوتُ إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي وسأواصل المطالبة بذلك وسأستمر بالحث على إحترام حقوق الإنسان وعمل المدافعين عنها في جميع أنحاء العالم.
وقد قالت أونغ سان سوكي، نصيرة الديمقراطية في ميانمار، في تصريح حادّ أصدرته عندما أطلق سراحها الشهر الماضي عقب سبع سنوات قضتها في الإقامة الجبرية: "كيف أقول أني حرة إذا كان أفراد شعبي ليسوا أحراراً؟ فإما أن نكون جميعنا أحراراً أو لا نكون جميعنا كذلك"، وبهذه الكلمات يتم تلخيص عقيدة حركة حقوق الإنسان والأبطال من المدافعين عنها في جميع أنحاء العالم لأنهم يعلمون بأنه بالإمكان تحقيق الحرية من خلال الصمود والدفاع عن القضية.
وإن علينا الإعتزاز بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، وينبغي أن تكون رسالتنا واضحة ومدوية: لا يوجد إنسان من الدرجة الثانية، ولا يجب أن يتعرض أي أحد للتهديد لمجرد قوله ذلك.

ورطـــة الـــعـــراقـــيـــن مـــع الـــقـــمـــعـــيـــن الجـــدد

ماجدة محسن

اعلامية عراقية

بعد سقوط صدام في ربيع عام ٢٠٠٣ نجد انفسنا مرة اخرى امام نوع اخر من القمع السياسي لكنه هذه المرة يلبس ثوب الديمقراطية ويستظل بظلها، ففي احايين كثيرة نهون على انفسنا الامر ونقنعها بان الطريق الى الحرية والنظام الديمقراطي لابد وان يعبد بالدماء الشريفة وبالاخص بعد عقود من الحكم الفردي الاستبدادي، لكن هذا لايعني اننا نقبل ان نظل نعاني الى ما لانهاية.
وما لم نكن نتوقعه ابدا هو ان نواجه المزيد من التضييق على الحريات العامة بعد كل تلك التضحيات الجسام، ومنها مواجهة قوى الارهاب الشرسة ونحن عزل في الشوارع إلا من الامل بعراق مدني متحضر، متمثلا بتغلغل التيارات الرجعية في المؤسسات المهمة للدولة وتاثيرها الكبير في تشويه الوجه الحضاري للعراق الذي بات يعلوه الغبار وبدت عليه ملامح الشيخوخة مقارنة بوجوه الدول الاخرى النضرة والبراقة ومن ضمنها دول الجوار، وما قرار مجلس محافظة بغداد الاخير بغلق النوادي الليلية ومحال بيع المشروبات الكحولية الا نوعا من القمع والتسلط وفرض ايديولوجية معينة في الوقت الذي يفترض ان تسير فيه الدولة نحو بناء مؤسساتها المدنية ومحو اثار العسكرة التي فرضت على العراق لعقود طويلة من الزمن.
في الواقع اننا بوصفنا عراقيين نواجه ورطة كبيرة فالامر لايتعلق باغلاق محال بيع الكحول او نواد ليلية، بل ان المسألة اكبر بكثير من هذا الجزء الظاهر من القضية، فهي تتعلق بتعرض شعب باكمله للخداع في ما يخص نوع نظام الحكم في البلد، فاميركا عبرت البحار بجيوشها واساطيلها لتسقط نظام صدام تحت ذريعة التحرير من الديكتاتورية واقامة نظام ديمقراطي في العراق يمكن ان يصبح انموذجا يحتذى به في المنطقة، ولا اريد ان اسرد بالتفصيل ماحدث بعد ذلك من انهيار كامل للدولة وعمليات سلب ونهب للاموال والاثار واستفحال العصابات الجنائية والسياسية ومنها القاعدة بحجة محاربة الاميركان والاقتتال الطائفي وماتبعه من الهجرة الجماعية الى خارج العراق والتهجير القسري في الداخل واقامة الجدران العازلة بين المحلات البغدادية التي مازالت شامخة لتشي بكل مالايمكن ان يقال، ومن ثم المحاصصة الطائفية والفساد المالي والاداري الذي رافق ادارة وزارات الدولة وبعد كل هذا يجد العراقي نفسه لايعرف شيئا عن نوع النظام القائم في بلده هل هو يعيش في دولة اسلامية..؟ وهل ان الدستور يقول ان العراق دولة اسلامية، ام انه يشير في الباب الاول، المادة اولا الى ان "جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ اتحاديٌ"، لكن الكثير مما يحدث مخالف لما يقوله الدستور ويؤشر بصراحة رغبة الكثير ممن يتولون دفة الحكم في البلاد الى السير بالعراق باتجاه الاسلمة.
ثمة اسئلة تطرح نفسها بشدة هنا، لماذا لم يفصح اصحاب الايديولوجيات الاسلامية والمنتمون الى الاحزاب الاسلامية كحزب الدعوة على سبيل المثال وبضمنهم نوري المالكي عن رغبتهم الحقيقية في اقامة نظام اسلامي؟ ربما لكانوا قد استبدلوا باخرين ممن لهم باع طويل في السياسة من الشخصيات المدنية التي لاتنتمي الى احزاب دينية؟ لماذا يشيرون دوما الى انهم مع النظام الديمقراطي المدني الذي تكفل فيه حريات الجميع..هل لانهم ينظرون بعين الى الامتيازات السلطوية وبعين اخرى الى انتماءاتهم الحزبوية الاسلامية؟ وهل ان الانتخابات هي العملية الديمقراطية الوحيدة التي يعترف بها الساسة المنتمون الى الاحزاب الدينية، هل انهم يستخدمون المواطن كسلم يصعدون عليه الى المناصب ويركلونه بارجلهم حالما تنتهي مهمة الصعود.
وهل ان التعاليم الاسلامية تشير فقط الى الامتناع عن تناول الخمور وارتياد النوادي الليلية ام الامتناع ايضا عن نهب المال العام واستغلال المناصب، وتوصي بقضاء حوائج الناس وتوفير الخدمات لهم والعمل على توفير بيئة صالحة للحياة. ولا اعتقد ان هذه الصفات تنطبق على اكثر من ١ بالمئة من المسؤولين العراقيين.
الا يعد الاخلال بمواد الدستور وفرض نوع من الصيغ الاسلامية على بلد يفترض انه يتمتع بنظام ديمقراطي نوعا من القمع؟ وان القمعيين الجدد لا يختلفون كثيرا عن القمعيين السابقين الذين يدعون انهم افضل منهم ويصفونهم بالمقبورين؟ ثم اليس من العار وبعد كل هذه التضحيات ان نجد معظم مؤسسات الدولة مازالت تعتمد قوانين النظام السابق ومنها القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ الذي اعتمده مجلس محافظة بغداد في غلقه النوادي الليلية.
كنت اتمنى من مجلس محافظة بغداد ان يلتفت الى وضع المدينة المزري،بغداد المدينة التاريخية الجميلة التي كانت قبلة العرب والاجانب حتى وقت قريب تحولت بين عشية وضحاها الى مدينة كالحة ينظر اليها العالم على انها مازالت ساحة حرب، كنت اتمنى ان يقوم المجلس بحملة لازالة اكوام النفايات وتشجير للمدينة ويزرع بالتعاون مع سكانها شجرة امام كل منزل ومحل تجاري بدلا من الاشجار التي اقتلعتها الآلة الحربية الاميركية والارهابية، ان يقوم بحملة لازالة الشبكة العنكبونية المخجلة لاسلاك المولدات الاهلية ويستبدلها باخرى نظامية كما هو الحال في مدينة اربيل التي لاتبعد كثيرا عن بغداد.
وكنت اتمنى من رئيس مجلس محافظة بغداد باعتباره "الممثل الشرعي لاهالي مدينة بغداد" كما يقول، ان يقوم بزيارة الى مدينة الاعظمية ويرى بعينه ما آل اليه حال المدينة ومنطقة الكم التابعة لها ويرى كيف تحول الشارع الخدمي المحاذي للخط السريع الذي يربطها بالصليخ الى مكان للنفايات والانقاض بعد ان ازيلت عنه الاشجار الباسقة وحلت محلها الجدران الطائفية.
كم هو مخجل ان تتحول مايفترض ان تكون امورا مفروغا منها الى انجازات، الا يشعر الساسة العراقيون بالحسرة حين يذهبون الى دولة ما ويرون كم هي جميلة مدن العالم وطبيعية، الا يشعرون بالغيرة من انجازات رؤساء وزراء تلك البلدان، الا يشعرون بروح المنافسة، الا تحفزهم تلك الزيارات الى العمل من اجل بغداد ومحافظات العراق..؟ اليس في بالهم صورة حلمية لمدينة بغداد يسعون الى تطبيقها على ارض الواقع؟.
ثمة امر مهم لايدركه الساسة والمسؤولون العراقيون هو انه يفترض بالمسؤولين العراقيين الجدد وأقصد هنا الذين جاءوا بعد حكم الطاغية صدام ان يتمتعوا بشخصيات فاعلة ومؤثرة على المستويين الشعبي والاقليمي لا ان يكونوا متاثرين بالانظمة التي حولهم، وعليهم ان يعملوا من اجل تقدم وازدهار العراق بما يتلاءم والتضحيات الكبيرة التي رافقت عملية التخلص من نظام صدام.

الاتحاد البديل

□ حازم مبيضين

أعادت فكرة تأسيس اتحاد لادباء بغداد ليكون بديلاً أو منافساً أو نداً للاتحاد العام لادباء العراق ذكرى قيام اتحاد لكتاب الاردن عندما أغلق الحاكم العسكري العام رابطة الكتاب الاردنيين وختم أبوابها بالشمع الاحمر، يومها هجم عدد من الكتبة على الاتحاد الجديد لينتسبوا وكان الهدف إرضاء الحكومة التي كانت بالتأكيد تنظر إليهم بغير احترام رغم تلبيتهم لرغبتها، ولم ينتسب للمولود الجديد المسخ غير عدد لايتجاوز العشرة من أعضاء الرابطة، وسعى قادة الاتحاد للقيام ببعض النشاطات غير أنهم لم يواجهوا غير الفشل، ولكم أن تتصوروا أن واحدا من القياديين فيه يشتغل سمسار عقارات ويكتب على لافتة محله الشاعر فلان ليجمع بين الشعر الحلمنتيشي والسمسره. وفي ظني أن اتحاد الزيدي المتوي الاعلان عنه لن يكون أفضل من اتحاد أدباء الاردن المولود على يد قابلة حكومية قبل حوالي العشرين عاماً، لكنه لايزال في غرفة الخدج.
أعادت الفكرة إلى ذهني ذكرى زيارات لبغداد أيام كانت ترزح تحت حكم الدكتاتورية التي أغلقت النوادي الاجتماعية تحت رايات الحملة الايمانية، كان والد أحد أصدقائي الهاربين من ظلم صدام في التسعينيات من عمره، وكنت أزوره وأستمتع بجلسته وكان يشرب عرقاً زحلاوياً، وكان أبناء صديق آخر هارب من جحيم عبد الله المؤمن صدام يأتون إلي لاصطحابي الى جلسة شرب يشارك فيها فتيان مراهقون فقط لمماحكة صدام وللقول انهم ضد رغباته المعلنة وضد كل ما يصدر عنه من أوامر وفرمانات، كنا نمر ببعض الشوارع ليلاً فلا نلتقي بغير السكارى، وفي يقيني أن ماكان يباع من خمر في تلك السنوات يزيد كثيراً عن ما يباع هذه الايام، والسؤال المطروح هل إغلاق النوادي والتضييق على حريات الناس واختراع اتحاد بديل أورديف للاتحاد القائم اليوم يستهدف بيع المزيد من الخمر أم يستهدف طائفة بعينها يبدو أنها شوكة في عين مجلس محافظة بغداد.
يتخبط محافظ بغداد، وهو يسعى لكسب تأييد بعض رجال الدين مثلما يسعى لتجميع فتاوى تؤيد فعلته، وسيتخبط أكثر وهو يواجه الملايين من أبناء بغداد الذين سيدافعون عن حريتهم، ولو أنهم لايشربون الخمر ويأخذون منها موقفاً معادياً لكنهم يحترمون حرية الآخرين في خياراتهم، وسيتخبط أكثر فأكثر حين يكتشف أن البغداديين يعشقون حريتهم ولايقبلون من أحد وتحت أي مسميات الانتقاص منها أو العبث بها، وسيتخبط أكثر حين يكتشف أن الذين يدفعونه لهذه المواقف المتزمتة والتي تسيئ إلى قياداته سيتخلون عنه عند أول إشارة من مسؤول أعلى منه تؤكد على حرية الناس وعلى احترام خياراتهم ولو كانت تعارض رغبات الحاكم العسكري لبغداد، عفواً أقصد رئيس مجلس المحافظة.